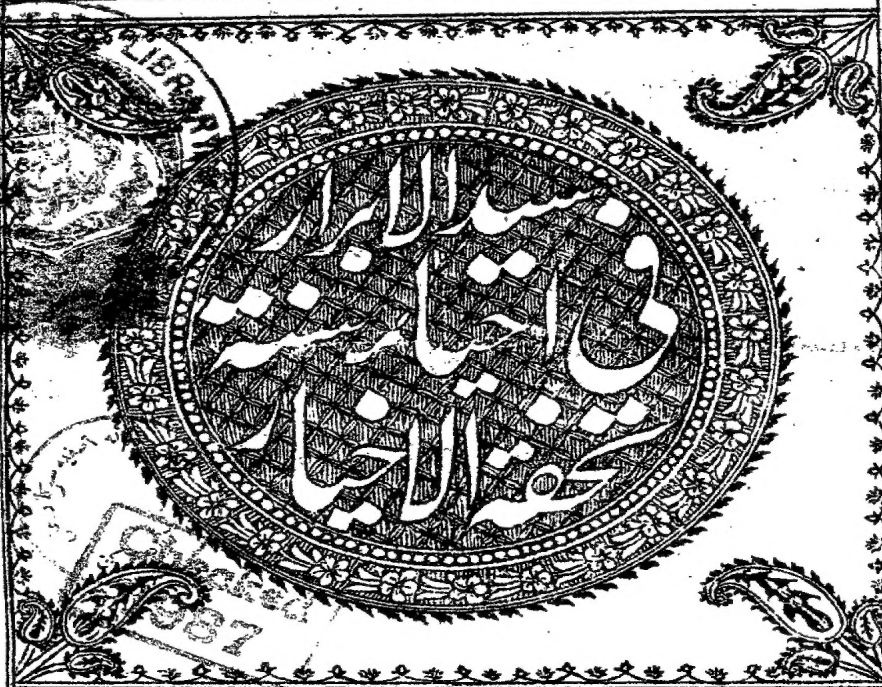




وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ مَالًا كَثِيرًا



تصانيف من تقدمها الكتاب المسمى بالآثار لا تحتاج إلى حفظ ولا إلى مراجعة إلى يوم القيامة

في المطبع المصطفی محمد حسان مطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله اعلم بالصواب

أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن قول ابن مسعود في حديثه في حلة الأديار في ترجمة ابن مسعود بن
 عند البيهقي في الاعتقاد من وجه آخر عن ابن مسعود انتهى كلامه **وقال** لا سعد الرومي في المجلس الثامن عشر من كتابه مجالس
 الأبرار فإن قيل فلا احتما وكثير من الناس أن يستدلوا على عدم كراته باعتداده من الحديث شاع بينهم وهو ما رآه المسلمون
 حسنا فهو عندنا حسن ما رآه المسلمون قبيحا فهو عندنا قبيح ويل المصيح هذا الاستدلال منهم أم لا يصح فاجواب على ما ذكره بعض الفضلاء
 أن هذا الاستدلال لا يصح والحديث حجة عليهم لا لهم لأنه بعض حديث موقوف على ابن مسعود رواه أحمد والبخاري والطبراني والطبري
 وابن أبي عمير كذا أن سعدا قال في نظري في قلوب العباد فاختار محمد أقبحه برسالة ثم نظر في قلوب العباد فاختار له أصحابا فجعلهم نصارا
 وبينه ووزراء بنييه فما رآه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ما رآه المسلمون قبيحا فهو عندنا قبيح ولا شك أن اللام في المسلمين
 ليس مطلق الجنس لأن الحديث يكون مخالفا لقوله عليه الصلوة والسلام متفرق انتهى على ثلث سبعين فرقة كلهم في النار إلا
 واحدة لأن كلام من فرق الأمة مسلم يرى مذمومنا فيلزم أن لا يكون فرقة منها في النار وكذا بعض المسلمين يرى شيئا حسنا
 وبعضهم يراه قبيحا فيلزم أن لا يتميز بحسن من القبيح فهو أم لا للبعد والمعصية ما ذكره في قوله فاختار له أصحابا فيكون المراد بالمسلمين
 الصحابة فقط أو الاستغراق خصا فصل الجنس فيراد بالمسلمين أهل الاجتهاد الذين هم الكاملون في صفة الاسلام صرفا لمطلق
 إلى الكمال لأن المطلق عند عدم القرينة ينصرف إلى الضر والكامل وهو المجتهد فيكون المعنى ما رآه الصحابة أو أهل الاجتهاد حسنا
 فهو عندنا حسن ما رآه الصحابة أو أهل الاجتهاد قبيحا فهو عندنا قبيح ويجوز أن يكون للاستغراق الحقيقي فيكون المعنى ما رآه
 جميع المسلمين حسنا فهو عندنا حسن ما رآه جميع المسلمين قبيحا فهو عندنا قبيح وما اختلف فيه فالجدة فيه للقرن الثالثة المشهورة
 بالخبر انتهى كلامه **واقول** ظهر هذه الاحتمالات الثلاثة التي ذكرنا في اللام وصحها هو الاحتمال الاول كما تدل عليه ألفاظه
 على ما رآه والاحتمالان الآخران انما يتوجبان اذا كان لفظ الحديث ما رآه بدون الفاراد وما رآه مع الواو بدل الفاراد كما
 هو المشهور بخارجي على استنبطهم واذا ليس فليس قد نسب جماعة هذا الحديث منهم الامام الرازي في التفسير الكبير العيني في شرح الهداية وغيره من شرح الهداية
 إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ما رآه
 ابن أبي عمير في القاعدة السادسة من النور الاول من الفن الاول من كتابه الاشياء والنظر قال العلاني لم أجده مرفوعا في
 شيء من كتب الحديث أصلا ولا يستدعي بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود
 موقوف عليه أخرجه أحمد في مسنده انتهى **وقال** المحمدي في حواشيه قال السخاوي في المقاصد المحسنة حديث ما رآه المسلمون حسنا
 رواه أحمد في كتاب السنة وهو من غرر المسندين حديث أبي وأهل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن فكان العلاني وهو في نسبه
 إلى المسند انتهى **واقول** هذا الترديد على أمور الاول أن القبيح الرياني يكون على حسب الاستعداد الانساني كما يشهد له
 قوله نظر في قلوب العباد ولا كما يزعمه الزاعمون من المتكلمين أنه لا دخل للاستعداد الانساني وقد بلغ في التشجيع عليهم بن القيم
 في قول تراجيد المعاد في هدى خير العباد وسند بقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار والثاني أن سبب الكمال الانسانية
 وفتح المذهب الربانية هو القلب فهو مضطعة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله والثالث أن ما رآه بعض
 الاسما الوزاره الاربعه حسنا فهو عندنا حسن فيكون اختياره ام حسنا ومنه وبالا محالة ومنها ما رواه أحمد وابوداود
 عن العراب بن سارية قال قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ثم اقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذم
 منه العيون ووجلت منه القلوب فقال قائل يا رسول الله كذا قال هذه موعظة مودع فماذا تصنع علينا فقال اوصيكم بتقوى الله
 والسمع والطاعة وان كان عبدا جشما فانه من عبث منكم بعد في سيئرى اختلافا كثيرا فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
 تسلكوها بها وعضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة هذا لفظ أبي داود ورواه

حاشية

ابن ماجه باقظ قام فينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثلاث يوم فوطينا من عظمة بلقيته وجعلنا منها القلوب وذرفت
 منها العيون فقل على رسول الله وعظمته شجرة فاجود الدنيا بعدة فقال عليكم تقوى الله والسمع والطاعة وان حمل
 حبسكم واستمر من بعد حتى اخلا فاشهد يا فضيلكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ولا ينكح
 فان كل بذمة ضلالة وروى الترمذي نحوه وقال حديث حسن صحيح قال الخاقاني عبد العظيم النذري في كتاب الزخيرة
 قوله عضوا عليها بالنواجذ أي اجتمدوا على سنته والزموا بها واحرصوا عليها كما يلزم العاص على الشئ يمتدوا جوده فامسحوا بالذمة
 بالنون والجيم والذال المعجمة أي الايناء قبل الاضرار انتهى وقال السيد السدي في حواشي المشكوة قوله وسنة الخلفاء أي الخلفاء
 الاربعية وليس المراد في الخلافة عن غيرهم لانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال يكون في امتي اثنا عشر خليفة وانما المراد بغيرهم
 وتصويب لهم والسياسة لهم بالتفوق على غيرهم وانما ذكر سنتهم في مقابلة سنته لانه علم انهم لا يخطئون في ما يستخرجونه من
 بالايجتهاد ولا يعلم ان من سنته لا يشته الا في زمانهم فاضاف اليهم وقصا لتوسيم من ذهب الى رد تلك السنة وفي الحديث
 دليل على ان اصحاب من الخلفاء الاربعية اذا قال قولوا وقاله غيره من اصحابه كان الصديق اليه او الى ابنتي لخصا اقول فيه اشارته الى الامام
 الراشدين على الخلفاء لا يفرقوا كما يقتضيه في الاصطلاح قبل ما زعم بعضهم ان المراد به السنة التي جتمعت عليها الخلفاء الاربعية
 وذكر بعضهم ان المراد بسنة الخلفاء ههنا ما يتعلق بامور الجهاد والسياسة وانت قل ان تخصيص من غير تخصص بل النظام
 ان المراد به السنة التي وانطب عليها الخلفاء جميعا عليها او تفرد واحد منهم ورضي بها الباكون سوا كان ذلك مما يتعلق بامور
 او يتعلق بالعبادة وذكر ابن الهيثم في فتح القدير ان في هذا الحديث نذير الى سنة الخلفاء من غير لزوم حيث قال في بحث التبرك
 كونهما عشر من سنة الخلفاء الراشدين قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين نذير الى سنتهم ولا يستلزم ذلك
 سنته اذ السنتية بموافقة بنفسه او الاعتدال انتهى وحديثي هو كلام غير مقبول فان قصار السنة على المواظبة النبوية غير مسلم
 عند المحققين من اصحابنا كما ستطلع عليه والحديث المذكور يدل صريحا على لزوم سنة الخلفاء كما هو منطوق كلمة عليكم وحمل على
 المعنى المجازي مما ياباه القم السليم ثم انه يلزم مرجع الجمع بين الحقيقة والمجاز فان السنة النبوية لازمة بلا ريب والخاص ان كلمة
 عليكم لا يحمل ما ان يكون محمولا على الكذب لان يكون محمولا على اللزوم وانما ان يكون محمولا على كليهما لا تسبيل الى الاول لا لكون
 ان تكون السنة النبوية ايضا مندوبة ولا تسبيل الى الثالث ايضا للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتعين لا وسط وخير الامور
 هو اطرها وما يؤيده عطف سنة الخلفاء على سنتي وجبها في نسق واحد وايضا لو كان غرض النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 من هذا الكلام نذير سنة الخلفاء من غير لزوم لما كان تخصيص الخلفاء بالذكر وجه معتد به فان هذا لا مرجع في اقتدار جميع اصحابه
 وروى في الحديث الفقيه ابو الليث ايضا فقال في باب لعل بالسنة من كتابا بينه الغافلين حديثنا الحاكم ابو الحسين
 ابو بكر محمد بن يوسف حديثنا الحسين بن عرفة عن اسمعيل بن عباس عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن العباس بن يحيى
 السلمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عظمة بلقيته ذرفت منه العيون ووجلت منها القلوب فقال رجل من اصحاب
 يا رسول الله ان هذه عظمة مودع فماذا تعد لنا قال او صيكم تقوى الله والسمع والطاعة فانه من يعيش بعدي يرى خلافها
 كثيرا فاماكم ومحدثات الامور فانه ضلالة فمن ادركه منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ
 وقال العلامة عبد الغني بن العلامة اسمعيل النابلسي في الحديقة النورية شرح الطريقة المحمدية قوله صلى الله عليه
 على آله وسلم عليكم بسنتي الحديث اى الرماوي قال عليك بالامور التي هي سنة الخلفاء الاربعية ابو بكر وعمر عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم واقروا بغيرهم في
 عند قول الغير فقلوا الخلفاء جميع خليفة والمراد من الخلفاء الاربعية ابو بكر وعمر عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم واقروا بغيرهم في
 قوله عضوا عليها بالنواجذ الى ان سنة الخلفاء بعده هي سنة ايضا لانهم سلفوا من شريعته ارشادا وهداية للقاصرين الى طريقته

ائمة ورجال الدين من بعدى ابي بكر وجمعه واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
 لان المجتهدين كانوا ينفذونهم ويطبقونهم ويطبقونهم ويطبقونهم ويطبقونهم
 بقوله اصحابي كالنجوم بايهم اقتدتم اهتدتم رواه ابن عدي في تاريخه واهل بيته واهل بيته
 في المختصر لابن الحارث فيمنه فاعبها ضعيفان قال في الحاشية اما ضعف الاول فلما قال احمد بن حنبل
 مثل هذا الكلام عن رسول الله واما الثاني فلما قال الذهبي هو من الاحاديث الواضحة وقال السبكي عن شيخه كل حديث فيه لفظ الجحيم
 الاصل له الاحاديث واحدا في التفسير انتهى علم ان الحديث الاول وان روى في المعتمدة عن عمرو بن دينار واهل بيته واهل بيته
 بالفاظ مختلفة اقربها الى اللفظ المذكور ما اخرجه ابن عدي في الكامل عن ابن عبد البر في كتاب العلم عن ابن عمر فروعا مثل اصحابي
 مثل النجوم يستكبرها فايهم اقتدتم اهتدتم ولكن لم يصح منها شيء قاله احمد والبارئ في الحديث الصحيح يروي عنه وهو حديث
 النجوم امته السمار والحديث الثاني في ذكر اللفظ مما رواه الدين بن كثير في سأل الحافظين عن كذا في الحديث فيه لفظ الجحيم انتهى
 وفي شرح المسلم لمولانا عبد العلي اللكنوي وشرح ابيه لما انشأه من النصارى بالصلح الصادق مثله وقال احمد بن حنبل في
 سنن ابنه روى عن ابيه في الحديث قال الرازي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اهتدتم ضعيف ضعيف الحديث قال الزائر في الحديث لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس به الامار بالافتقار وذاك فيه الامار بالافتقار انتهى وفي الصواعق روى البيهقي وزيين بن معاوية عن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتدتم اهتدتم رواه ابن عدي في الكامل بلفظ بايهم اقتدتم وقت
 رواه البيهقي باسناد متين يرفق بها الى درجة الحسن فالحديث حسن والروا بالاصحاب من لازمه من المهاجرين والانصار
 وغيرهم عدوة وعشيرة وصحبه في السفر والحضر وتلقى الوحي منه واخذ عنه الشريعة والاحكام وآداب الاسلام وعرف الناس
 والمنسوخ كالحقار الراشدين لاكل من رآه مرة او اكثر واخرج البيهقي في المدخل عن ابن عباس والدارقطني في الفضائل عن ابن
 عبد البر في العلم عن جابر وعبد بن حميد في مسنده عن عمرو الدارمي عن عمر ايضا وسجري في الابانة وابن عساكر عنه والحاكم وقال
 صحيح مرفوعا كنت ربي عن اختلاف اصحابي من بعدى فاجى الله الى يا محمد ان اصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضهم اقرب
 من بعض وكل نور من اقتدشى ما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على يدي والافتقار بهم اهتدروا والمقتدى بهم اهتدوا
 فهم مستدون ومنهم حق وذا سب سائر الفرق بالاطلة التي لم يخلصوا في الموضوع لعل القاري حديث اختلاف
 اهتدوا لرحمة زعم كثير من الائمة انه لا اصل له لكن ذكر القرطبي في غريب الحديث مستطردوا اشعربان له صلا عنه وقال السيوطي
 اخرجه نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في الرسالة الاشعرية بغير سند واورده الحليمي والقاضي حسين بن امام الحرمين في تعليقه خرج في بعض
 كتب الحفاظ التي لا فصل بينها وقال الزركشي خبيرة نصر المقدسي في كتاب الحجة مرفوعا والبيهقي في المدخل عن القاسم بن محمد
 قوله عن عمر بن عبد العزيز قال سئل عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ما اختلافوا الا بهم لولم يختلفوا لم يكن رخصة
 قال السيوطي في ايدل على ان المراد اختلافهم في الاحكام وفي مسند الفرووس من طريق جوير عن بعض اهل عن ابن عباس مرفوعا
 اختلاف اصحابي لكم رحمة وذكر ابن سعد في الطبقات عن القاسم بن محمد قال كان اختلاف اصحابه رحمة للناس انتهى كلامه قلت
 الحاصل ان هذا الحديث قد خرج بالفاظ متقاربة جمع من اصحاب اكتب الحديث بطرق كلها ضعيفة وقد اختلف في كونه مرفوعا
 فعلى تقدير ثبوته يدل على ان الافتقار باي صحابي كان موجب للاهتداء وليس معنى التنبؤ غير ذلك كما دل عليه حديث
 ابن مسعود الذي ذكرناه او لا والحديث الثاني الذي ذكرته ثانيا والى على لزوم اتباع سنة الخلفاء الاربعة والذي
 ذكرته ثالثا دل على خصوص لزوم الاتباع بالشيخين ومثما ما اخرجه ابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن جابر

القول الثاني ما ذكره الشمني في شرح التقاية ان السنة ثابتة بقوله عليه الصلوة والسلام ثم يقول عليه الصلوة والسلام
 ولا استحباب وفيه انه لا يخلو ما ان يكون تعريفنا لمطلق السنة الشامل لسنة الهدى والسنة الزواله واما ان يكون تعريفا
 للسنة المؤكدة كالتة هي سنة الهدى حسب فان كان الاول وهو الذي ذكره صاحب الدر المختار يريد عليه المباح فانه
 ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام وليس هو واجب ولا استحباب فيصدق التعريف عليه الا ان يقال ان الحارث بن عوف اطلب
 لا يثبت المنشور وعينه وايضا بعض السنن ثبت بالتقرير فلا يصدق التعريف عليه الا ان يوجه بانه دخل في الفعل لا في
 عدم النهي عما وقع بين يديه فهو كلف والكلف فعل وان كان الثاني يريد عليه بعض الايرادات الواردة على التعريف فالتسا
القول الثالث ما ذكره في بحث الطهارة من فتح القدير وهو المشهور بين الجمهور من ان السنة ما واطب عليه الرسول
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك احيانا وفيه ورود اكثر الايرادات السابقة و**قال** صاحب التمهيد الفائق فيبحث
 من وجوه الاول انه ليس كلما كان كذلك يكون مثله بل لا بد ان يكون على وجه العبادة كما قيده به في صلاح الاعيان
 ليخرج ما كان كذلك على وجه العبادة الثاني لا بد ان يقال وكانت من خصائص تلك العبادة لان عدم الاختصاص
 ينافيها ومن ثم كان السواك مندوبا في الوضوء لعدم اختصاصها به الثالث لا بد ان يراود واطب عليه الخلفاء
 الراشدون بعده ليدخل التراخي اذ قد اطلقوا على سنتها الموطبة للخلفاء عليها الرابع لا بد ان يقيد الترك بكونه غير
 عذر كما في التحريم لغير المتروك لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه ان الترك لا يعذر كما ثم يذكر طاهر في ان الموطبة بدو
 ترك تعيد الوجوب وهو مخالف لاستدلالهم على سنيتها الاحتكام في العشر الاخير من رمضان بانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 واطب عليه حتى توفاه الله كما في الصحيح اشارة في الفتح الى الجواب بانها لما اقترنت بعدم الانكار على من لم يفعل كان دليل سنيتها
 والا يكون دليل الوجوب واوضحه في المحاشي السعدية بانه لما لم ينكر على التارك كان في كل التارك كان لتعليم الجواز
 وعدم الانكار لترك تعيد تعليم الجواز فيكون المراد مع الترك حيا انا حقيقة وكلما اقول فيبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يكن في ذلك الفعل
 الموطب عليه ما اختص وجوبه بصلوة الفضي اما اذا كان فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح ان يزيل منزلة الترك بقي ان هذا
 التقرير خاص بالفعلية فيخرج عنه ما ثبت بقوله وهو من السنن الكثيرة وقد ثبتوا كما سياتي في سنيتها غسل اليدين ابتداء الوضوء
 بالني عن الغسل قبل الغسل ثلثا وقول بعضهم لما نهى عنه فاطمها رانه واطب عليه وما السنة الا كذلك مدفوع بان الترك
 احيانا ما خوفي تعريفها ومن ثم عرفها الشمني بان ثبت بقوله او فعله وليس هو واجب ولا استحباب وهو تعريف لمطلقها غير ان
 في المؤكدة موطبة مع ترك وشان الشرط ان لا تذكر في التعريفات انتهى و**اقول** الايراد الثاني من الارضية التي
 ذكرها غير وارد لان التعريف لمذكورنا لم يطلق السنة المؤكدة لا سنة عبادة عبادة حتى يتجلى الى القيد المذكور فالسواك ان لم
 يكن من سنن الوضوء لكنه سنة مطلقة قطعا لثبوت الموطبة عليها **القول الرابع** ما نقله الزاهد في شرح مختصر القدر
 عن ركن الدين الاصولي ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يتركه قط الامرة او مرتين تعليمها او
 تسهिला ولم يعرف اختصاصه بسنن الصلوة والوضوء والادب ما فعله مرة او مرتين وفيه ورود بعض ما اسلفنا ذكره
القول الخامس ما ذكره صاحب حاشية البيان من ان السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب وقال ناقلة
 في تركه عتابا تترزا عن الفعل واما قلت ولا عقاب جتر از عن الواجب والفرض وهذا التعريف ابدعه خاطري وروية يعني
 في البناءية مع تبعيته له في ذكره هذا التعريف في نسخة السلوك شرح تحفة المملوك بانه ليس بشيء من وجوه الاول ان قوله ان
 في فعله ثواب يشمل الفرض والنفل وقوله في تركه عتاب لا يخرج لان العتاب نوع من العقاب وللمن سئل ان العتاب غير العقاب
 فخرج سنن المؤكدة التي في قوة الواجب فان في تركها عتابا ايضا والثاني ان تعريفه هذا يدخل فيه سنة غير النبي

القول الثاني

القول الثالث

القول الرابع

القول الخامس

القول السادس

القول السابع

صله الله عليه وعلى آله وسلم فان سيرة العبرين لا شك في فعلها ثواب وفي تركها عقاب انتهى واقول كل ما ذكره ليس بشي
 اما الاول فلان المتأب مباحين للعقاب فان ما ذهب به العقاب الذي ذكره في تفسير الفرض والواجب هو العقاب بالنار
 وبالعقاب الذي ذكره في تعريف السنة الملائمة ونحوها فلا يدخل الفرض والواجب واما ذكره بعد التسليم فلان السنن
 التي في قوة الواجب عند النظر الدقيق من افراد الواجب وليست من السنن حقيقة وان كانوا يطلقون عليها انقطاعا
 وذاكر كعتي الغفر قبل الفرض والجماعة في الصلوة والاذان ونحو ذلك واما الثاني فلان التعريف المذكور ليس محذوره البتة
 عليه وعلى آله وسلم فقط حتى يصير دخول سنة شمسة بل هو تعريف للسنة مطلقا سواء كانت سنة النبي او سنة الخلفاء فلا يخرج بخوله
 بل هو محذور في كل شيء عليه انه تعريف للسنة بكليتها وشمله لا يليق في التعريفات القول السادس ما ذكره صاحب
 السنن سنة هي الطريقة السلوكية في الدين حكمها ان يشاب في الفعل ويحتمل للملائمة في الترك ورواه يعني بانه غير مانع لثبوت
 سنة غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واقول بذلك ورواه ما ذكرنا من ان التعريف ليس يختص بالسنة النبوية
 فلا يقتصر دخول سنة الخلفاء فيه بل الحق في رده ان يقال هذا التعريف اعم من جميع التعريفات حتى من تعريف
 خواهر زاده ايضا غير عليه صدقه على اللذات ايضا وكونها خارجة من حكمها غير مفيد لان علم الشيء يكون خارجا عنه
 ولا بد للتعريف من ان يكون جامعيا وما نفع القول السابع ما ذكره الجليلي في غنيته يستعمل في شرح مقية المصلي ان السنة
 في الشريعة الطريقة المضيئة السلوكية في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام خرج الفرض والواجب
 وعلى سبيل المواظبة عن النقل كذا في المصريح المسمى وانما هاتان الاحتياجان الى هذا التقيد لدخوله في الطريقة فانهما لا هي
 طريقة بدون المواظبة انتهى وفيه ورواه بعض ما مر من صدقه على العادات وعدم صدقه على سنة الخلفاء وغير ذلك
 القول الثامن ما ذكره صاحب جامع الرموز حيث قال السنة لغة العادة وشريعة مشتركة بين كل صدر عن النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم من قول او فعل او تقرير وبين ما واظب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدى ويقال لها
 السنة المؤكدة كالالاذان والاقامة والسنن المروية والمفوضة والاستنشااق على راسي وكلها كالواجب المطالبة في الدنيا
 الا ان تاركها يعاقب تاركها يعاقب سنن الزوائد كالانكسار والاقبال في الصلوة وتاركها
 غير معاقب انتهى وفيه دخول منقحات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعدم دخول سنة الخلفاء وغير ذلك مما ذكرنا
 القول التاسع السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع التارك احياها لغيره فذكر كما في التحرير فخرج عنه
 انما انقض لان تركها احياها كان لعذر وفيه صدقه على العادات النبوية وعدم صدقه على التراخي وعلى سنة الخلفاء
 وغير ذلك الا ان يقال المراد المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين العذر في الخلف
 عنها وهو خوف ان يفرض علينا كما قاله الطحاوي في حواشي الدر المختار القول العاشر السنة ما واظب عليه الرسول
 مع ترك ولو حكما لعدم الانكار على من لم يفعل فانه تنزل منزلة التارك فدخل الاحتكاك فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وان واظب عليه من غير ترك لكن لما لم ينكر على من لم يعتكف كان ذلك منزلة التارك حقيقة وهذا التعريف هو
 مما حققه ابن الهمام في بحث الاحتكاك وقال صاحب الدر المختار الشرط في المؤكدة المواظبة مع ترك ولو حكما وعند
 جعله تعريفا اولى من جعله شرطا خارجا فذلك جعله قولنا عاشر وفيه ايضا بعض ما قدم القول الحادي عشر
 ما في خلاصة الفتاوى من ان السنة ما واظب عليه الرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وصحابه والواجب كمال الشرف
 والسنن كمال الواجب والادب كمال السنن وفيه ايضا بنده ما مر من جعل الواو والذخلة في قوله وصحابه يعني او ورايد
 به الخلفاء وان دفع النقص بالتراخي وسنة الخلفاء القول الثاني عشر سنة الطريقة السلوكية في الدين بلا فرض

في
القول السادس

في
القول السابع

في
القول الثامن

في
القول التاسع

في
القول العاشر

في
القول الحادي عشر

في
القول الثاني عشر

لث

ووجوب ذكره الياس نزاهه في شرح الفتاوى وهو مختار الحلبي كما يدل عليه عبارته المذكورة وقيمة ايضا ما تقدم القول الثالث عشر من نقله الطحاوي في حاشيته مرقى القلاح عن بعضهم ان السنة طريقة مسبوكة في الدين يقولون فعل من غير لزوم ولا انكار على تركها وليست خصوصية فتقولنا طريقة الخ كالجنس تشبه السنة وغير ما وقولنا من غير لزوم حصل بخروج به القرض بلا انكار يخرج به الواجب وقولنا وليست خصوصية يخرج ما هو من الخصائص النبوية كصوم الوصال وقيمة ايضا في بعض ما مر وان لم يرد بعضه القول الرابع عشر ما اختار الطحاوي في تلك الحاشية حيث قال السنة عند الحنفية ما فعله على عليه السلام على آله وسلم على ما تقدم او صحبه بعده قال في السراج ما فعله النبي او واحد من صحابه انتهى فان سنة صحابه عليه السلام يتابعها بقوله عليه السلام سنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله صحابي كالجوعم بايتم اقتديتم استديتم انتهى كلامه وقيمة ان حارده من ان ما تقدم هو الواظبة غير وعليه ما يرد على اعتبار الواظبة وان اندفع عنه النقض بالتراخي وسنة خلفاء وذكر صاحب التبرهان ما في السراج تعريف لطلب السنة القول الخامس عشر ما اختاره صاحب البحر حيث قال الذي ظهر للجدب الضعيف ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهو دليل السنة المذكورة وان كانت مع الترك احيانا فهو دليل غير المذكورة وان اقررت بالانكار على من لم يفعل فهو دليل الوجوب انتهى ووجهه في ذلك عبد المولى الدمي الطي في تعاليف الاقوال راجية الدر المختار والشيخ عمر المصري في الجواهر النقية شرح الدر المنيرة وغيرهما وقيمة مع عدم بعض ما مر من عدم صدقه على سنة الخلفاء والراويج والا فان ونحو ذلك لزوم خروج كثير من المتن صرحا بكونها مؤكدة عن المذكورة كالتشديد اجزاء الخسل لثبوت تركها احيانا فتدخل في غير المذكورة وتخرج مع الرقبة وغير مما جعلوه من سنن الزوائد عن غير المذكورة لعدم ثبوت الواظبة عليها ولزوم ما فعله صلى الله عليه وسلم احيانا على طعن السنة لا اعتبار الواظبة في تعريفها بهذا التعريف فخل بالمزاج ما حفظه فانه من سوانح الوقت القول السادس عشر ما اختاره ابن كمال باشا في ايضاح الاصلاح من ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم على وجه العبادة مع الترك احيانا او الخلفاء الراشدين حيث قال السنة ما واطب عليه الرسول على وجه العبادة مع الترك في الجملة هذا هو المشهور في حده المسطور في الكتب فيه قصور لان ما واطب عليه الخلفاء الراشدين ايضا من السنة الا يرمى الى ما قاله صاحب البداية في التراويج والا مع انها سنة لانه واطب عليه الخلفاء الراشدين انتهى وقيمة لزوم خروج الا فان ونحو ذلك لا ان يوجه بان المراد بالواظبة اعم من ان يكون فعلا او تقريرا القول السابع عشر ما اختاره العلامة عبد العزيز البخاري تافلا عن ابني اليسر من السنة هو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم او الخلفاء بعده حيث قال في التحقيق شرح المفتاح لمصاحبي ذكر ابو اليسر ما حكم السنة فلو ان كل فعل واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل التشهد في الصلاة والسنن الرواتب يندب الى تحصيله ويلازم على تركه مع الحق ثم يسير وكل فعل لم يواظب عليه بل ترك في بعض الاحوال كالمطهرة لكل صلوة وتكرار الفضل في اعضار الوضوء والترتيب في الوضوء فانه يندب الى تحصيله ولا يلازم على تركه واما التبرك في رمضان فانها سنة الصعبة اذ لم يواظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلام بل واطب عليه الصحابة وهي مما يندب الى تحصيله ويلازم على تركه ولكنها دون ما واطب عليه الرسول فان سنة النبي اقوى من سنة الصحابة قال ابو اليسر فاعندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة تفعل واطب عليه الرسول فاما النفل الذي واطب عليه الصحابة فليس سنة وهي على ما يعلم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم ايضا سنة وعندنا اقوالهم حجة فيكون افعالهم سنة انتهى كلامه وقال ابو اليسر ايضا في كشف اصول البرزوي اما التراويج في رمضان فانها سنة الصعبة فانه لم يواظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم بل واطب عليها الصحابة وهذا مما يندب الى تحصيله ويلازم على تركه ولكنه دون ما واطب

القول الثالث عشر

القول الرابع عشر

القول الخامس عشر

القول السادس عشر

القول السابع عشر

عليه الرسول فان سنة النبي اتمى من سنة الصحابة هذا عندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة ما واطلب عليه النبي
فاما النفل الذي واطلب عليه الصحابة فلم يسنة وهو على اصلهم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة وعندهنا اقوالهم حجة
فيكون انما السنة لانها طريقة امرنا باجائها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولقوله عليه الصلوة
والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين انتهي وفيه ان هذا التعريف وان كان لا يرد عليه النقض بالتراخي
وسنة الخلفاء ولكن يرد عليه ما يروى باخذ الموطأ النبوية من خروج الاذان ونحو ذلك **القول الثامن عشر**
السنة الطريقة الدينية من النبي او الصحابة كما ذكره صاحب غاية البيان في التبيين شرح المنتخب المحامي حيث قال
اعلم ان السنة في اللغة الطريقة حسنة كانت او سيئة يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام من من سنة حسنة فلما جرت
واجبر من عمل بها الى يوم القيامة ومن من سنة سيئة فعليه وزرر بها الى يوم القيامة وفي عروة الشرح سيادها
طريقة الدين اما للرسول او للصحابة حتى يقال سنة الرسول وسنة الخلفاء الراشدين ولا يختص مطلق السنة بسنة الرسول
خلافا للشافعي وحكما ان يطالب المرء باقامتها ويعاقب على تركها لانه لا يحلوا ما ان يكون طريقة للرسول او طريقة الصحابة
وكل واحد من الطرفين امرنا باجائها ونهينا عن اتمامها انتهي وفيه صدق على الفاضل والواجبات والخصائص وغير ذلك
مما في القول التاسع عشر ما ذكره ابن الممام في التحريم حيث قال قسم الحنفية الغزبية الى فرض ما قطع بلزومه وجوب
ما ظن وسنة الطريقة الدينية منه عليه الصلوة والسلام والخلفاء الراشدين وبعضهم انتهي وفيه ما في نظائره فتذكر
وقال بحر العلوم في شرح التحريم ينبغي ان يراد اعم من ان تكون طريقة دينية مستمرة في الدين منه صلى الله عليه وعلى آله
وسلم بان باشروا ولا بان استمر الناس عليها باذنه او باذن الخلفاء انتهي **القول العشرون** ما ذكره المولى محمد خنوس
في مرآة الاصول وشرحه مرآة الاصول حيث قال الغزبية ما شرع ابتداء غير مبني على عذر العباد فان كان ابتداءه
راجعا على تركه عند الشارع بالنص عليه وعلى دليله فمع المنع من الترك بقطع من الادلة فرض ومع المنع من الترك
بنظني من الادلة وجب وان كان ابتداءه راجعا على تركه بلا منع من الترك سنة ان كان ذلك الفعل طريقة مسلوكة
في الدين سلكها الرسول عليه الصلوة والسلام وغيره ممن هو علم في الدين قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليكم
بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي والا ابي وان لم تكن طريقة مسلوكة في الدين فنفل وليسمى مستحبا ومنه والافاض
والسنة نوعان الاول سنة المدي اي لكل المدين وتاركها مستحق اللوم كصلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة
بالجماعة والسنن الرواتب لذلوتر كما قوم عوتجوا او اهل بلدة واصروا قوتلوا وهي التي قال محمد في كتاب الاذان
تارة كبره واخرى اساء والثاني سنة الزوائد تاركها لا يستحق اي اللوم كتطويل اركان الصلوة وسيرة النبي عليه الصلوة
والسلام في لباسه كالبيض قياسه وقعوده وهي التي قال محمد في كتاب الادب وغيره لا باس ومطلقا اي مطلق السنة
بان يقال ان من السنة كذا مطلق عندنا اي شامل سنة النبي عليه الصلوة والسلام وسنة غيره خلافا للشافعي فانها
عنده مختصة بسنة الرسول انتهي مخلصا وفيه ما في بعض سوابقه فلا تغفل **القول الحادي والعشرون** ما في
خزانة الرواية عن الشافعي ان السنة هي الطريقة التي سلكها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه انه غير جامع
ولا بالغ **مما في القول الثاني والعشرون** السنة المؤكدة ما واطلب عليه الرسول على وجه العبادة مع الترك
احيانا كما اختاره صدر الشريعة حيث قال في شرح الوقاية فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
واطلب على التماس في غسل الاعضاء ولم يروا احدا بدو بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة ما واطلب عليه
النبي مع الترك احيانا فان كانت الموانعة المذكورة على سبيل العبادة فسنن المدي وان كانت على سبيل العادة فسنن الزوائد

١٨
القول التاسع عشر

١٩
القول التاسع عشر

٢٠
القول العشرون

٢١
القول الحادي والعشرون

٢٢
القول الثاني والعشرون

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

النسخة التي قرأها بعض العلماء على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ركعة واحدة مما في مصنف ابن أبي شيبة ان كان
 يصلي في رمضان عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة يصلي بها عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 ضعيفتان وفي نسخة ابن أبي شيبة وابن حبان انه يصلي بها عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 انتهى وفي نسخة المشكوة لعل القاري قال ابن تيمية انه يصلي بها عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 بل كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على ثلث عشرة ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفض القنطرة فاقد ما زاد من الركعات لان ذلك اخف على المأمومين من تطويل
 الركعات ثم كان طائفة من السلف يقولون باربعين ركعة ويوترون بثلاث واخرون بسبع وثلاثين واخرون بثلاث
 ويزيدون من سائر ما كان ان قيام رمضان فيه عدد من موقت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد ولا ينقص فقد
 اخطأ انتهى وفي المصباح في صلوة التراويح للسيوطي الذي وردت به الاحاديث الصحيحة والحسان والضعيف
 الاصل قيام رمضان والتعريب فيه من غير تخصيص بعدد ولم يثبت انه يصلي الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرين ركعة في كل ركعة
 صلى ليالي صلوة لم يذكر عدد ما ثم تأخر في الليالي السابعة عشرة ان تفرض علينا وقد تمسك بعض من اثبت ذلك
 بحديث ورد فيه الاصلح الاحتجاج به وهو ما رواه ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبخاري والطبراني وهو حديث مروي
 قال الذهبي في الميزان ابراهيم بن عثمان البوشيتي الكوفي قاضي واسط يروي عن زوج امه الحكم كذبه شعبة وقال ابن
 معين ليس بثقة وقال احمد ضعيف وقال البخاري سكتوا عنه وهي من صحيح الترمذي وقال النسائي متروك الحديث ومن
 منكري ما رواه ابن الحكم عن قيس بن عباد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة عشرين
 ركعة والوتر وقد روي عن الحكم عدة احاديث مع انه روي عنه انه قال ما سمعت من الحكم الا حديثا واحدا انتهى كلام الذهبي وهذا
 اصل الوجوه المروية وبها والوجه الثاني في انه قد ثبت في صحيح البخاري وغيره ان عايشة سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان
 فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة والثالث انه ثبت في صحيح البخاري عن عمرانه قال في التراويح
 غصت البدعة هي والتي تتسامون عنهما افضل فسمي يدعيه يعني بدعة حسنة وذلك يريح في انها لم تكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 على ذلك الامام الشافعي وصريح جماعات من الائمة منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث تشمل البدعة الى خمسة اقسام
 وقال مثال الهندية في صلوة التراويح ونقله عنه النووي في تهذيب الاسماء واللغات وفي سنن البيهقي وغيره باسناد صحيح عن عيسى
 بن يزيد قال كانوا يقولون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة ولو كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لذكره فانه اول الاستاد واقوى بالاحتجاج والراجح ان العلماء اختلفوا في عدد ما وثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 على الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 لقولنا في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 ما بل مكنة وثبت عدد ما بالنسبة لم يخرج الزيادة عليه ليل المديته والصدور الاول كانوا اربع من ذلك انتهى كلام السيوطي لمخضا ثم قال في ما يمل
 ايضا انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا عمل عملا او اظلم عليه كما اظلم على الكنتين اللتين قضاهما بعد العصر مع كون الصلوة في ذلك الوقت نهيا عنه ولم
 فعل العشرين ولو مرة لم تتركها ابدا ولو وقع ذلك لم يخف على عايشة حيث قالت ما تقدم وفي الاول للمعسري اول من سن
 قيام رمضان عشرين ركعة اربع عشرة انتهى ثم نقل عن الادريجي انه قال في التوسيط اما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الليالي اللتين خرج فيها عشرين ركعة فهو نكاح انتهى ثم نقل عن الزكرياني انه قال في الخادم دعوى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والسلام صلى به في تلك الليالي عشرين ركعة لم يصح بل الثابت في الصحيح الصلوة من غير ذكر العدد وجا في رواية جابر انه

قال الشيخ رحمه الله عن شعبة قال سألته عن سفيان عن زاذان قال كان الامام مهنا بن سفيان وكان لنا صفت يقال لصفت العباد
 فيصلي على رءوسهم والامام يصلي بالجماعة في عرفة انه كان يصلي مع الناس في رمضان ثم ينصرف مترلا فلا يقوم مع الناس
 وعن سعيد بن جبير ان علي بن ابي طالب في رمضان في المسجد وانه والامام يصلي بهم وعن عبيد الله بن عمر قال رأيت القاسم
 وسهلا وناخعا يصرفون من المسجد في رمضان ولا يقومون مع الناس ولا يصليون معهم الا في صلاة واحدة قال ايمن بن ابي اسحاق
 في نبي صلى الله عليه وسلم في رمضان كان الامام يصلي بالناس في المسجد ويقيم يصليون جماعة ثم قال فقولوا الذين روينا عنهم من هذه الاشياء
 كلهم افضل صلوة وحده في شهر رمضان على صلوة مع الامام وذلك هو الصواب انتهى كلام الطحاوي فتدليل على ان الجماعة
 في قيام رمضان ليس سنة مؤكدة قلت في كلام الطحاوي حديثه اما اوله فلان سياق الاخبار الواردة في صلوة النبي
 صلى الله عليه وسلم في الليالي الثلثة ينادى بانها اكثر الاجتماع غشي من ان يفترض ذلك بالجماعة فلم يمكن له ان يروى
 ذلك فلذلك لم يخرج في الليالي الثلاثة لولا ان يكون له فيها الخوف لصلى بهم بالجمع وانما تعلم من ذلك وجدان المواظبة
 المحكية على اداء التراويح بالجماعة فيكون ذلك سنة كيف لا وقد تأيد ذلك بما روي عن الراشدين وهم كانوا اوسع من ان
 يخلو كان اداء التراويح وحدها في البيوت افضل لما فعلوا فاعلوا واما ثانيا فلان ما استدلل به على اختاره من حديث افضل
 صلوة المرء في بيته المكتوبة عام مخصوص البعض باداءه على الله عليه وعلى آله وسلم صلوة الكسوف مع جميع عظمى في المسجد
 مع انها ليست من المكتوبات فتخص ذلك بما سوى التراويح ايضا بما روي به خلفاء الراشدون واما ما ذكره من الآثار
 فليس بقا في سنة الجماعة فاما القول بكونها سنة عين بل هي سنة على الكفاية كما قال في الهداية السنة فيها الجماعة
 لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عن اقامتها كانوا سيئين لان افراد الصحابة يروى عنهم التخلف انتهى وقد
 رجع به راصحنا وغيرهم قول الطحاوي بها واختاره لان اداء التراويح بالجماعة في المسجد افضل قال العيني في البنات
 شرح الهداية قال ابو بكر الرازي المشهور عن اصحابنا ان اقامتها في المساجد افضل منها في البيوت وعليه الاعتماد لان عمر
 جميع الناس على اقامتها في جماعة وذكر الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء عن الجلي عن ابي يوسف ان امكنه ادائها في بيته
 مع مراعاة سنة القراءة وشباهاها فليصلها وكذلك حكاها في المبسوط وقال هو قول مالك والشافعي القديم ورجية وشك في
 جوامع الفقه عن ابي يوسف وقال عيسى بن ابان والقاسم بن كابر بن قتيبة قاضي مصر والمزني وابن عبد الحكم واحمد بن حنبل
 واحمد بن ابي عمران شيخ الطحاوي ان الجماعة احب وافضل وهو المشهور عن علماء العلماء وقال صاحب المبسوط هو الاصح الا ان
 انتهى لخصا وقال ابن المظالم في فتح القدير ذكر الطحاوي عن ابن عمر وعروة والقاسم وابراهيم ونافع وسالم التخلف
 عن الجماعة وعن ابي يوسف ان امكنه ادائها في بيته مع مراعاة السنة فيصليها في بيته الا ان يكون فيها كبير القدر يهي
 لقوله عليه الصلوة والسلام عليكم بالصلاة في بيوتكم فان غير صلوة المرء في بيته المكتوبة وجواب ان قيام رمضان تنجز
 من ذلك ما تقدم من فعله عليه الصلوة والسلام وبيان العذر في تركه وفعل خلفاء الراشدين انتهى وفي المسئلة
 اقامته التراويح بالجماعة ايضا سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل الجماعة كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد
 اسألت في ذلك وتختلف رجل من افراد الناس صلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة انتهى وقال الجلي في شرحه في بيته
 المستحالة ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابي يوسف انه ان امكنه ادائها في بيته مع مراعاة سنة القراءة فليصلها في
 بيته وكذا حكاها في المبسوط وقال هو قول مالك والشافعي في القديم ورجية وانه افضل ومنفرد به من الايجاب
 في فضيلة التطوع في البيت واجواب عنه اجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان سنة كون النبي صلى الله عليه وسلم على
 انه وسلم صلى من اقتدى به في بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة على ذلك وفيه اشارة الى انه لو لا ذلك لكانت صلواته

مع
 فان قلت
 ان سنة

بسم علي بن ابي طالب في هذه المصنفات التي هي في فضل علي بن ابي طالب
والترتيب والنسب والابن ماجه واحمد قد ثبت انه عليه الصلوة والسلام من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وانما علموا ان علي بن ابي طالب كان في الجماعة التي خرجت كانت افضل من الجماعة التي كانت في الجماعة في السنة على الكفاية
قال في المبسوط في فضل علي بن ابي طالب في هذه المصنفات التي هي في فضل علي بن ابي طالب
في السنة على الكفاية في هذه المصنفات التي هي في فضل علي بن ابي طالب
الى ما تقدم ان كان من ائمة بني علي لا ينبغي له ان يخلف وصيه به قاضي خان وغيره وانما ابن عمر بن زكريا هو من هذا القبيل
مقتدين اذ ذاك لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمرو عثمان وعلي بن مسعود وغيرهم انتهى بختصاره وقال ابن تيمية رحمه الله
في منهاج السنة قد تنازع العلماء في قيام رمضان هل فعله في السنة جماعة افضل ام فعله في البيت افضل على قولين
بما قولان للشافعي واحمد فطائفة يرجحون فعلها في المساجد منهم الليث بن سعد وانما نالك وطائفة يرجحون فعلها
في البيت ويحججون بقوله صلى الله عليه وآله وسلم افضل صلوة المرء في بيته الا المكتوبة اخرها في الصحيحين واحمد وغيره احتجوا
بقوله في حديث ابى ذر ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة وهذا خاص بما في قيام رمضان
وانما الحديث المذكور فالمراد بذلك المصلحة في الجماعة وانما ما شرعت له الجماعة كصلوة الكسوف ففعلها في المسجد افضل سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله واتفاق العلماء قالوا في قيام رمضان انما لم يجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشية ان يفرض
عليهم وهذا قد اقر من جهة فصار هذا المجمع المصحف وغيره واذا كانت الجماعة مشروعة فيها ففعلها في الجماعة افضل وانما قول
عمرو الخي تناهون عنها افضل يريد آخر الليل كان الناس يقيمون اوله فهذا كلام صحيح فان آخر الليل افضل لكن
الصلوة في اول الجماعة افضل كما ان صلوة العشاء في اوله افضل والوقت المفضل في تخصيص العمل فيه بما يوجب ان يكون
افضل منه في غيره كما ان الجمع بين الصلوتين اجزءة والمروءة افضل من التعويض بسبب جيب ذلك وان كان الال
ان جعل الصلوة في وقتها افضل من الايراد في الظلم لشدة الحر افضل في يوم الجمعة فالصلوة عقيب الزوال افضل انتهى كلامه
وقال النووي من ائمة الشافعية في شرح صحيح مسلم قال الشافعي ومجرب اصحابه والوحيدة واحمد وبعض المالكية وغيرهم
الافضل صلوة الجماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابه كسيرة علي بن ابي طالب في السنة على الكفاية في هذه المصنفات التي هي في فضل علي بن ابي طالب
انتهى فانظر الى هذه النصوص من محقق اصحاب المذاهب كيف دلت على فضلية الجماعة في الترويج اخذوا من فعل الخلفاء
ولو شئت لسوي الكراريس الكثيرة باسناد في هذا لكن في ما ذكر كفاية للمتبحر فمن يجوز تركها بقول الطحاوي واسمها
مع كونه غير صحيح وفي ما نقلنا اشارات الى لزوم الاقتداء بفعل الخلفاء كما اسلفنا ذكره فتذكر ولا تغفل عما يشهد
لما ذكرنا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للناس الذين رأهم يصلون في المسجد الى بن كعب اصابوا او نعم ما نوا
كما ذكره من رواية ابى داود لا يقال في الحديث ضعيف بل من قال انه فان ضعيف كما نص عليه البوداود ونفسه بعد
رواية مع ان كلام العلماء صحيح في ان عمرو بن لادن من جميع الناس على ابى بن كعب في الحديث يدل على ان جميعا كان في الحديث
النبي ايضا فكيف التوفيق لنا نقول مسلم بن خالد ليس متفقا على تركه حتى ترك رواية قال الحافظ عبد العظيم
المنذري في آخر كتاب الترغيب والترهيب مسلم بن خالد الزنجي ضعيف ابن معين في رواية وابوداود وقال ابو حاتم
لا يحتج به وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان واخرج له غير حديث في صحيحه انتهى وقال ابن عدى ارجو ان پاس به وهو
حسن الحديث انتهى وفي تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر مسلم بن خالد الزنجي فقيه صدوق كثير الا وهام انتهى وانما
الامام العلماء ان اول من من قيام رمضان بالجماعة عمر فلما في هذه الرواية فان غرضهم ان اول من امر به واهتم بالجمع

في الصلاة في النحر من العترة من هذه الرواية لم يكن من ابن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان من ثم خمسة
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان ابن عمر بن الخطاب في التراويح كان لهذه النكسة من ان كان يؤم في ركعة
 بالناس في العصر العتيق وتطلع عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ركعتين من التراويح ان يصابوه التي عليه
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الليالي الثلثة كانت سوى ما كان يتجدي به بل رواية جابر بن عبد الله في ان مقدار
 كان مقدار ما كان يتجدي به في ثمان ركعات مع ثلث ركعات الوتر والتجدي على طريقتين كان فرضا عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 آله وسلم وما واطت عليه النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاقتراض لا يكون ستة عن ذلك ما تقر في مقر فان السنة انما النفل
 الذي هو الظل عليه من غير اقتراض ولا من غير اقتراض بل على ذلك قول ابن الحارث في فتح القدير انما نقل ان التجدي ستة لانه
 ما واطت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير اقتراض والتجدي عند شائخنا كان فرضا عليه فهو موافقة على فرض انتهى وفي موضع
 آخر من فتح القدير في ان صفة صلوة الليل في حقنا السنة او الاستحباب يتوقف على صفتها في حقنا عليه السلام فان كان
 فرضا في حقنا فهي مندوبة في حقنا لان الاولات القولية فيها انما قضيت التدرج والمواظبة الفعلية ليست على الطلوع لتكون ستة
 في حقنا وان كانت تطوعا فبما لنا فبما اختلف العلماء في ذلك فذهب طائفة الى انها فرض عليه وعليه كلام الاصوليين
 من شائخنا وتسكوا بقوله تعالى ثم الليل الا قليلا الآية وقالت طائفة تطوع لقوله تعالى ومن الليل فتجدي نافلة لك
 والآولون قالوا الامنافاة لان المراد بالنافلة الزائدة اي زائدة على ما فرض اي تجدي فرضا زائدا لك على ما فرض على غيرك
 لكن في صحيح مسلم وابي داود والنسائي عن سعد بن هشام قال قلت لعائشة يا ام المؤمنين اجزئي عن خلق رسول الله
 المست فقررت ان قلت بلى قالت فان خلق نبي الله كان القرآن نعمت ان اقوم ولا اسأل عن شيء حتى اموت ثم بدلت
 فقلت ابنتي عن قيام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالت المست فقرت يا ايها الرجل قلت بلى قالت فان الله
 اقترض قيام الليل في اول هذه السورة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت السورة فقامت السورة فقامت السورة فقامت السورة
 هذه السورة التحفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضه الحديث فمذا يقتضيه انه نسخ وجوبه انتهي قلت هذا لا يرد ان
 كان التراما قويا عن هذا الظاهر لكنه سهل الدفع عن الماهر من اما على ما دل واية سعد بن هشام من ان فرضية قيام الليل
 نسخ في حق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وصار تطوعا في حقنا فلا اشكال في ما على ذلك اكثر اصحابنا الحنفية فلا اشكال ايضا لانهم اتوا سنة قيام فقام
 مع الجماعة بطلية خلفا على ذلك من العلوم انه في حقهم كان نفلا والنفل المذكور اطلب على خلفا ايضا سنة يا ثم تارك ما عندكم كما هو وابق الاخبار
 الواردة في صلوة الليالي الثلاثة قد دلت على ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم احب ان يؤم مع الناس يا ثم به الناس
 في قيام رمضان ولو لم يكن له خوف الاقتراض لما تركه فلا يقدح في ذلك كون التجدي فرضا عليه فان قلت موافقة خلفاء
 الثلاثة على قيام رمضان مع الجماعة وان ذكرنا جميع من الحنفية منهم صاحب الكشاف وصاحب الهداية وصاحب فتح القدير
 وغيرهم لكن شوبتها مشكوك فان غاية ما ثبتت من الاخبار المروية في ذلك ان الناس يقومون في عهدهم بالجماعة واما ان خلفاء
 ايضا واطبوا عليها فكلوا ولذا ناقش فيه العيني حيث قال في شرح الهداية في هذا بحث وهو ان الكشاف قال لا طلبة
 عليه خلفاء الراشدين وقال الكل ما يدل على سعيتهما قوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة اخلفاء الراشدين
 من بعدى قلت اخذ هذا من السجدة في فانه قال بهذا وكذا قال صاحب الدرر الاية ولم يتقن احد منهم كلامه فيه حيث
 لم يبينوا كما ينبغي وهذا الحديث اعني قوله عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي اتخ لا يدل على موافقة خلفاء الراشدين على التراويح
 فان قلت حديث السائب بن يزيد يدل على ذلك قلت لا نسلم فانه لا يدل الا على انهم كانوا يصلون عشرين ركعة
 في عهد خلفاء الثلاثة اعني عمر عثمان وعلي وما يدل على موافقتهم عليها غاية ما في الباب يدل على العدد انتهى كلامه قلت

الحمد لله الطبع

الحمد لله والصلوة على آلهما وبعد فيقول الراجي رحمة رب المنان محمد عبد الواحد خان ابن المرحوم
 محمد مصطفى خان لما كانت الرسالة المسماة بحقيقة الاختيار في أحياء سنة سيد الأبرار
 الملقبة بأحياء السنة في يتعلق بالسنة للبر المبراهم البحر القمام مولانا أبو الحسنات
 محمد عبد الحى أوامه السديدة بحلى الخفى من الفقه الرسائل التى صنعت فى هذا
 الباب وحسنها فى النطق بالحق والصدوق توجبت إلى طبعها بإجازة
 مؤلفها فى المطبع المصطفى وكان ذلك فى شهر رجب سنة
 ١٢٩٠ هـ بجزى وأخرد عوانا ان الحمد لله
 رب العالمين والصلوة على رسوله
 محمد وآله ابرار
 ط